قراءات في كتب Book Reviews

"مقومات الدولة المدنية ومقاصدها في الإسلام"

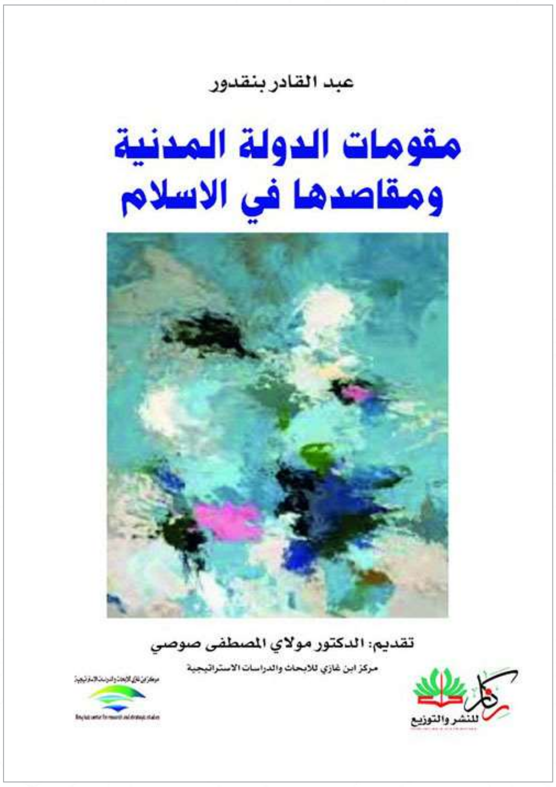
للباحث عبد القادر بنقدور

Review of Abdelkader Benkadour's *The Foundations and Aims of the Civil State in Islam*

عرض وتقديم: مولاي المصطفى صوصي [1] / PhD. My. ElMostapha Sossi

مقدمة:

لا شك أن نظام الحكم في الإسلام وقضاياه لازالت غضة طرية، تحتاج إلى جهود العلماء والباحثين فضلا عن الخبراء والمختصين، وهي من الخطورة والأهمية بما كان؛ علما أن معظم مصنفات المتقدمين ظلت إما محتمية في جزئيات "الأحكام السلطانية" التي تقنن للأمر الواقع وللنظام القائم، لا تتحدث عنه إلا باحترام تام، أو متدثرة بدثار آداب البلاط المزينة بفضائل الأمراء وحكم الإحسان الأبوي إلى الرعية، وبالجملة لا يجمعا مشروع متكامل يمكن التعويل عليه والاستناد إليه؛ كما أن اجتهادات المتأخرين بقيت جهود وآراء فردية متناثرة ومتفرقة، لا زالت في حاجة إلى التظافر والتعاون والتواصل.



(1) باحث في مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية - المغرب.

وفي هذا السياق، نقدم هذا الكتاب من خلال الفقرتين الآتيتين:

أولا: التوصيف الظاهري للكتاب:

كتاب "مقومات الدولة المدنية ومقاصدها في الإسلام" لمؤلفه عبد القادر بنقدور صادر عن ركاز للنشر والتوزيع بالأردن عام 2022، بشراكة مع مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.

يبلغ متن الكتاب ما يقرب من 157 صفحة موزعة بين فصلين بالإضافة إلى إهداء وتقديم ومقدمة ومدخل وخاتمة فضلا عن ملحق وفهرسين؛ الأول للمصادر والمراجع والثاني للموضوعات.

خصص المقدمة للتعريف بموضوع الكتاب وأهميته ودواعي اختياره، والخطة التي سلكها لإنجازه. وتناول في **الفصل الأول "ماهية الدولة المدنية ومقوماتها في الإسلام"**، وذلك في سبعة مباحث:

المبحث الأول: خصصه لمفهوم "الدولة المدنية" وذلك بتعريف أجزائه ثم باعتباره مركبا إضافيا.

المبحث الثاني: تطرق فيه إلى "المرجعية التأسيسية للدولة المدنية في الإسلام" من القرآن الكريم ومن السنة النبوية.

المبحث الثالث: خصصه للحديث عن "وظيفة الدولة المدنية في الاسلام" عبر خمسة مطالب: المطلب الأول: تعريف الخليفة، والمطلب الثاني: شروط اختيار الخليفة، والمطلب الثالث: أسباب عزل الخليفة، والمطلب الرابع: وظيفة الدولة المدنية في الاسلام، والمطلب الخامس: حقوق الخليفة وواجباته.

المبحث الرابع: أفرده للحديث عن "شروط الدولة المدنية ومقوماتها في الاسلام" من خلال مطلبين: المطلب الأول: شروط الدولة المدنية، والمطلب الثاني: مقومات الدولة المدنية.

المبحث الخامس: تناول فيه "واقع المسلمين بعد سقوط الدولة المدنية الاسلامية"

المبحث السادس: تطرق من خلاله لـ"مراحل الحكم كما أخبر بها الرسول صلى الله عليه وسلم" وذلك في أربعة مطالب: المطلب الأول: مرحلة النبوة، والمطلب الثاني: مرحلة الخلافة الراشدة، والمطلب الثالث: مرحلة الملك العاض، والمطلب الرابع: مرحلة الملك الجبري.

المبحث السابع: خصصه للحديث عن "المبادئ العامة للدولة المدنية في الاسلام".

أما **الفصل الثاني:** فقد أفرده للحديث عن **"مقاصد الدولة المدنية: صحيفة المدينة نموذجا"** وذلك في أربعة مباحث:

المبحث الأول تناول فيه مفهوم المقاصد في الفقه الإسلامي لغة واصطلاحا.

والمبحث الثاني تطرق فيه لأنواع المقاصد الشرعية في الفقه الإسلامي

عند كل من الإمام الشاطبي والإمام الطاهر ابن عاشور وعند الدكتور أحمد الريسوني.

والمبحث الثالث جعله للحديث عن مقاصد الدولة المدنية في الإسلام صحيفة المدينة نموذجا؛ وذلك في خمسة مطالب: الأول: حماية الحقوق الشخصية، والثاني: حفظ الحريات، والثالث: حفظ الكرامة الإنسانية، والرابع: تحقيق العدالة الاجتماعية، ثم الخامس: حماية حقوق الأقليات

والمبحث الرابع خصصه لبحث آليات حماية الدولة المدنية في الاسلام.

أما الخاتمة: فقد ضمنها أهم النتائج التي تمخض عنها البحث، والآفاق التي يفتحها.

ثانيا: لمحة عن مضمون الكتاب:

"الإسلام دين ودولة"، "عبادة وسياسة"، "دنيا وآخرة"، أو لنقل "دعوة ودولة": حقيقة بدهية من حقائق الإسلام، تواردت عليها الدلائل الباهرة والحجج القاهرة والبراهين القاطعة، فلا ينكرها إلا جاحد أو معاند مكابر.

وقد ترجم لهذه الحقيقة الساطعة التي قررتها الآيات والأخبار، وشد معاقدها السلف الأخيار، ورسم معالمها العلماء الأحبار، وشيد أركانها أنظار النظار، الدكتور عبد القادر عودة في كتابه "الإسلام وأوضاعنا السياسية" بقوله: "الإسلام ليس دينا فحسب وإنما هو دين ودولة وفي طبيعة الإسلام أن تكون له دولة، ولو حذفنا النصوص الصريحة ... التي توجب الحكم بما أنزل الله، لما غير ذلك شيئا من طبيعة الإسلام التي تقتضي قيام الحكم الإسلامي والدولة الإسلامية، فكل أمر في القرآن والسنة يقتضي تنفيذه قيام حكم إسلامي ودولة إسلامية لان تنفيذه كما يجب غير مأمون إلا في ظل حكم إسلامي خالص ودولة إسلامية تقوم على أمر الله. وقيام الإسلام نفسه في الحدود التي رسمها الله وبينها الرسول يقتضي قيام دولة إسلامية تقيم الإسلام في حدوده المرسومة، وذلك منطق لا يجحده إلا مكابر، إذ أن الإسلام لا يمكن أن يقوم على وجهه الصحيح في ظل دولة غير إسلامية لا يهمها أن يقام، ولا يضرها أن ينتقص منه، ولا يمنعها شيء من تعطيله أو الانحراف به، وإنما يقوم الإسلام على وجهه الصحيح في ظل دولة

تقوم على مبادئ الإسلام وتتقيد بحدوده"؛ وبقوله: "أكثر ما جاء به الإسلام لا يدخل تنفيذه في اختصاص الأفراد وإنما هو اختصاص الحكومات وهذا وحده يقطع بأن الحكم من طبيعة الإسلام ومقتضياته وأن الإسلام دين ودولة".

وهذه الحقيقة تجسدت بوضوح في عهد النبوة والخلافة الراشدة، حيث كانت الدعوة والدولة قضية واحدة، العبادة والسياسة أمر جميع لا شتيت، الكل دين، فلا فصل بين السياسة والدين ولا بين الدنيوي والأخروي؛ واستمرت راسخة في الأذهان، حتى نبغ بين المسلمين، مع بدايات الغزو الاستعماري، وبعد سقوط الدولة العثمانية، من ادعى أن الإسلام دعوة لا شأن لها بالدولة، وأنه مجرد دين ولا يحمل أي مضمون سياسي، وأن العلاقة بينه وبين السياسة لا تعدو كونها علاقة تاريخية واقعية؛ مما أثار ردود فعل قوية، وسجالات واسعة؛ واستدعى الأمر معه الإلحاح على البديهيات.

إذا تقرر هذا، فإن الأسئلة تبقى قائمة حول طبيعة هذه الدولة، هل هي دولة دينية يستمد الحاكم فيها سلطانه من الله، أم هي دولة مدنية تتأسس على نوع من؟ التعاقد؟ ما وظائف هذه الدولة وما مقاصدها؟ ما خصائصها ومميزاتها؟ وغيرها من المسائل التفصيلية المتعلقة بالموضوع والمتفرعة عنه. وهي في الجملة أسئلة قوية، وفي غاية الأهمية.

ونحن إذ نعترف بذلك ونقدره، يسعدنا أن نقدم هذا العمل الجريء للباحث المجد عبد القادر بنقدور الذي حاول الخوض في غمار هذا الموضوع، والتصدي لإشكالاته وتحدياته، ومحاولة الإجابة على أسئلته؛ وقد طاف بنا الباحث في قضايا الحكم والسياسة من منظور إسلامي، مجملا ومفصلا، مقررا ومستدلا؛ بدءا بماهية الدولة المدنية ومرجعيتها المؤسسة، مرورا بمقوماتها وشروطها ومبادئها العامة، وذلك بعدما تقرر عنده أن الإسلام يدعو إلى إقامة دولة مدنية؛ وانتهاء بوظائفها ومقاصدها من خلال صحيفة المدينة ومن خلال التجربة النبوية والراشدية.

وتبقى قيمة هذا العمل في راهنيته، وفي كونه مساهمة جادة في مشروع ضخم، لا يزال في حاجة إلى همم عالية وعقول متعاونة ومتخصصة، وإلى جهود متضافرة ومتلاحقة ومتواصلة.